الأمم المتحدة

S/PV.4222

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤٢٢٢**

الثلاثاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فان والصم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	الأرجنتين	الآنسة مغليا
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد شريف
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد لفيت
	كندا	السيد آنجل
	مالي	السيد توري
	ماليزيا	السيد ميسران
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	ناميبيا	السيد ونيفي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

00-74618

0074618

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والنمسا، يطلبان فيها دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ملادينوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) والسيد بفانتسيلتر (النمسا) المقعدين المخصصين لهما في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في حالة عدم وجود اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد غيهينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعطي الكلمة الآن للسيد غيهينو.

السيد غيهينو (تكلم بالفرنسية): إذا أذن لي المجلس، سأقتصر في كلمتي على الإفادة عن الانتخابات التي جرت مؤخرا في البوسنة والهرسك، حيث أن الممثل الخاص للأمين العام، السيد جاك كلاين، سيحضر إلى نيويورك في شهر كانون الأول/ديسمبر، وسيتسنى له عندئذ الاجتماع شخصيا بالمجلس.

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر أجريت الانتخابات العامة الثالثة في البوسنة والهرسك منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام، بإشراف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأجريت الانتخابات لعضوية مجلس نواب البوسنة والهرسك، ومجلس نواب الاتحاد، والجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا وهيئات أخرى متنوعة. وبلغ عدد المسجلين للانتخاب مليونين ونصفا، منهم ٠٣٢ ٣٣٥ ١ في الاتحاد و ٩١٣ ١٠٢ ١ في جمهورية صربسكا. وقد أدلوا بأصواتهم في ٦٠٠ ٣ مركز للاقتراع في جميع أنحاء إقليم البوسنة والهرسك، رصدها ٧٦٠ مشرفا دوليا و ٥٠٠ ٥ مراقب محلي. ولا ينتظر التصديق النهائي على نتائج الانتخابات قبل ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو آخر موعد لاستلام بطاقات الاقتراع البريدي.

وإذا انتقلنا إلى الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الانتخابات، فقد ساعدت البعثة على رصد خطط الأمن التفصيلية التي

وضعتها الشرطة المحلية ومراقبة تنفيذها خلال الانتخابات. وتم هذا بصفة عامة على نحو نموذجي متسم بروح الاحتراف. وتلقى جميع ضباط الشرطة في قوة الشرطة الدولية تدريبا على كيفية التعاون مع الشرطة المحلية في هذا الوضع. وجرى التشجيع على توثيق التعاون بالمثل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة تثبيت الاستقرار، وتحقق ذلك بالفعل. وفي يوم الانتخاب أوضح ضباط قوة الشرطة الدولية للشرطة المحلية ضرورة كفالة حرية الحركة، وعدم تعرض الناخبين للتخويف، وضمان بقاء محطات الاقتراع خالية من الحوادث التي من شأنها الإخلال بسير الانتخابات على الوجه السليم. ونتيجة لذلك، جرت الانتخابات في جو هادئ نسبيا. ويشهد هذا بحسن أداء قوة الشرطة الدولية وبقدرة الشرطة المحلية على التصرف المتسم بالاحتراف.

كانت مشاركة الناخبين فيما يبدو أعلى نسبيا مما كانت في انتخابات البلديات التي جرت في شهر نيسان/أبريل، إذ بلغت نسبة المشاركة آنذاك ٦٥ في المائة. أما في هذه المرة فتقدر نسبة المشاركة بـ ٧٠ في المائة من الناخبين المسجلين. واختلفت المشاركة بين منطقة وأخرى داخل البوسنة. ويبدو أن تقديرات مشاركة الناخبين في شرق جمهورية صربسكا بلغت نسبتها ٨٠ في المائة؛ ويتوقع أن يعطي هذا دفعة إضافية للحزب الديمقراطي الصربي. وتقدر مشاركة الناخبين في غرب جمهورية صربسكا بنسبة أقل، تبلغ حوالي ٥٠ في المائة في بانيا لوقا. وتفاوتت نسبة الاشتراك بين الكروات البوسنيين، رغم أن لدينا بعض الدلائل على ارتفاعها نسبيا في الجزء الغربي من موستار وكانتون بوسافينا، ولكنها كانت أقل في كانتونات ليفنو، والهرسك الغربية، وهرسك نيريتفا.

لقد وقع عدد من التجاوزات. وكان التجاوز الرئيسي بطبيعة الحال "الاستفتاء" الذي أجراه الكروات البوسنيون، والذي سأعود إليه فيما بعد. وفيما عدا ذلك، يبدو أن بعض التجاوزات الأخرى جرت في سريبرنيتسه، حيث لوحظ بعض الازدواج في التصويت، بتنسيق من الفرع المحلي للحزب الديمقراطي الصربي، واحتمال تعرض بعض الناخبين للتخويف من قبل أحد مسؤولي الحزب، وقد سبق حرمانه في الواقع من شغل المناصب العامة. وسوف تسترعي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا انتباه اللجنة الفرعية للطعون الانتخابية إلى الاقتراع المزدوج التماسا لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وكانت الشكاوى والحوادث الأخرى التي أبلغنا بها ثانوية نسبيا.

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أنتقل الآن إلى الحالة في الاتحاد من جهة، والحالة في جمهورية صربسكا من جهة أخرى.

في الاتحاد، كما ذكرت تـوا، أجرى الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ما يسمى بالاستفتاء البوسني الكرواتي رغم تحذير لجنة الانتخابات المؤقتة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأنها تعتبر أن التعبير عن الرأي يمثل عملا حزبيا يخضع لنظمها ولوائحها. ولم يتقدم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي بقائمة لمواقع مراكز الاقتراع البالغ عددها ٣٨٩ مركزا والتي تقع على بعد يتجاوز ٥٠ مترا من مراكز الانتخابات. والقضية معروضة الآن على لجنة الاستئناف الفرعية للانتخابات للفصل فيها. وما لم تحدث تطورات لا يمكن التنبؤ بها، من غير المتوقع أن تؤدي إلى إلغاء الانتخابات.

وقد صعَّد السيد جيلافيتش رئيس الاتحاد الديمقراطي الكرواتي من مهاتراته. فبعد إغلاق مراكز الاقتراع، أعلن عن فوز الاتحاد زاعما أنه يمثل إشارة إلى نهاية بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الممثل السامي. كما أضاف أن الكرواتيين البوسنيين لم يعودوا يعترفون بإدارة المجتمع الدولي لأنه يود أن يحول البوسنة والهرسك "من دولة

لثلاث أمم متكافئة إلى دولة بدون الشعب الكرواتي''. ويزعم جيلافيتش أن ٧٠ في المائة من الكرواتيين البوسنيين قد صوتوا لصالح الاتحاد وبشكل كاسح.

ورغم تقلص التأييد لحزب العمل الديمقراطي فإن النتائج الأولية توضح أن الحزب لن يشهد التدهور المثير الذي كان يتوقعه البعض. وقد لا يحقق الحزب الديمقراطي الاشتراكي مكاسب كبيرة مثلما حدث في الانتخابات المحلية، كما أن من الجائز أن يكون التأييد لحزب البوسنة والهرسك قد زاد زيادة كبيرة. ويبدو أن من المرجح أن يضطلع سيلايجيك بدور هام بوصفه سمسارا للائتلاف في مناطق عديدة من الاتحاد - لا سيما في سراييفو - وفي المؤسسات الاتحادية.

وفي جمهورية صربسكا، ورغم أن ٨٠ في المائة من المنتخبين أعلنوا قبل الانتخابات أنهم يهتمون أساسا بالقضايا الاقتصادية، من المتوقع أن يحقق الحزب الديمقراطي الصربي، الذي لم يعلن عن برنامج اقتصادي، مكاسب كبيرة. ويعبر ذلك عن خيبة آمال المنتخبين في جمهورية صربسكا من حيث أداء رئيس الوزراء دوديك. ورغم أن من المتوقع أن يتمتع هذا الحزب بتمثيل كبير في الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا، من غير المتوقع أن يحصل على أغلبية مطلقة. وسيضطلع حزب التقدم الديمقراطي من جديد بدور محوري. كما أن هناك احتمالا كبيرا بأن يتولى رئيسه، السيد إيفانيتش، منصب رئيس وزراء جمهورية صربسكا. وقد صرح إيفانيتش علنا أنه لن يتعاون مع حزب البوسنة والهرسك لسيلايجيك.

ما الذي علينا أن نخلص إليه من هذه النتائج؟ حسنا، كنا نأمل أن تؤدي هذه المجموعة الثالثة من الانتخابات العامة بعد دايتون إلى انتخاب سلطات سياسية محلية تعمل بروح بناءة في مجال تعزيز سيادة البوسنة والهرسك المتعددة الطوائف. ومن المؤسف أن ذلك لم يتحقق بعد. ومن الجوانب الإيجابية، أن الحزب الديمقراطي الاشتراكي المتعدد الطوائف حقق نتائج جيدة في الانتخابات، ولكنها لم تكن على المستوى الذي كان يأمل فيه العديدون في المجتمع الدولي. وقد حققت الأحزاب الصغيرة أيضا مكاسب من قبيل حزب التقدم الديمقراطي وحزب البوسنة والهرسك، ومن المؤكد أنهما سيحتلان مركزين محوريين بوصفهما سمسارين وصانعي - ملوك، رغم أن اتجاهاتهما السياسية الحقيقية غير معروفة، أما حزبا المعارضة الكرواتية، الحزب الكرواتي للمبادرة الجديدة، وحزب الفلاحين الكروات، فقد تمكنا من البقاء على قيد الحياة.

وفي مقابل الأحزاب التي لم تحقق النتائج المتوقعة، كانت نتائج الأحزاب الوطنية التقليدية أحسن مما كان متوقعا. ففي الاتحاد، ظل حزب العمل الديمقراطي قوة سياسية فعالة، رغم أنه سيمر في مرحلة من الإصلاحات الداخلية قد تؤدي إلى تبنيه سياسة محافظة أكثر من ذي قبل. وأمكن للاتحاد الديمقراطي الكرواتي أن يعمق تأييد مؤيديه وكذلك مؤيدي الأحزاب اليمينية الأخرى، من خلال تحديه ونقده الشرس للمجتمع الدولي. وينظر الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في اتخاذ تدابير ضد الرئيس جيلافيتش نظرا لما يبديه من تحد.

وفي جمهورية صربسكا، فإن حزب بالعمل الديمقراطي بالغ الابتهاج بفوزه. وقد تمسك في حملته بعدم استثارة أعداء المجتمع الدولي بالبيانات القومية الطنانة. وبقي أن نرى ما إذا كان هذا النهج سيستمر بعد الانتخابات ومما قد يكون أكثر أهمية، وقوف الحكومة التي من المتوقع أن تتولى الحكم في صربسكا بشكل متزايد إلى جانب الحكومة اليوغوسلافية الجديدة.

والمسألة ذات الأولوية الآن بالنسبة إلى مكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا هي اجتماع الهيئات التشريعية المنتخبة، فذلك سيمكن الجمعيات الوطنية من انتخاب مجلس شعوب الاتحاد، الذي سينتخب بدوره أعضاء مجلس شعوب البوسنة والهرسك. وينبغي أيضا أن تشكل الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا حكومة جديدة وأن تنتخب أعضاء مجلس شعوب البوسنة والهرسك. وتلك عمليات معقدة وستستغرق وقتا طويلا بيد أننا نأمل ألا تستغرق مدة الستة أشهر التي استغرقتها بعد الانتخابات العامة الأخيرة التي أجريت في ١٩٩٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غيهينو على إحاطته الإعلامية المفصلة.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام غيهينو على إحاطته الإعلامية الممتازة.

وإننا لنرحب بالتقارير التي تفيد بأن الانتخابات كانت حرة ونزيهة باستثناء بعض الحوادث المزعجة التي حدثت في سريبرنيتسه والأنشطة غير القانونية للحملة التي شنها الحزب الديمقراطي الكرواتي.

ونشعر بالاطمئنان للنتائج المبكرة في الاتحاد، التي توضح حدوث تقدم بطيء ومنتظم فيما يتعلق بالأحزاب المعتدلة المتعددة الطوائف، والتي تواصل تحسين أوضاعها على حساب الأحزاب القومية. ويبدو أن نفوذ الأحزاب المتشددة في تراجع مستمر؛ كما اتضح في كل من الانتخابات المتتالية التي أجريت في البوسنة والهرسك منذ ١٩٩٦.

بيد أن من المؤسف أن يبدو أن النتائج مخيبة للآمال في جمهورية صربسكا رغم أن ذلك لم يكن غير متوقع. ويبدو أن الحزب الديمقراطي الصربي الذي ظل يعرب عن معارضته الشديدة لاتفاقات دايتون منذ ١٩٩٥، قد فاز برئاسة جمهورية صربسكا، بيد أن الحالة في جمعية جمهورية صربسكا أكثر تنوعا، ولم يبت حتى الآن في مسألة الائتلافات الحاكمة، وسنواصل الحث على إبقاء العناصر المعوقة خارج الحكومة.

وقد بلغنا أنباء عن الأنشطة غير القانونية للحملة التي يشنها الحزب الديمقراطي الصربي في سريبرينتسه. وذلك يعزز إيماننا بأن هذا الحزب ما زال تحت سيطرة الأشخاص الذين يودون فشل دايتون. ونأمل أن تتغير الحالة السياسية في جمهورية صربسكا بمرور الوقت. فسيستغرق تغلب جمهورية صربسكا على آثار سنوات من دعاية ملوسيفتش المضللة وأعماله الشريرة وقتا طويلا.

إن التغيرات السياسية المثيرة التي طرأت على المنطقة خلال الشهور الماضية تبشر بالخير على المدى الطويل، ولكن علينا أن نواصل العمل من أجل تحقيق المزيد من التقدم. وريثما يتم ذلك، وفيما نحاول الاستفادة إلى أكبر حد ممكن من الاتجاهات العنيدة الأكبر حجما السائدة في المنطقة، لا يمكن أن نسمح للمعوقين والعناصر الفاسدة الذين يعملون في الخفاء من إعاقة تنفيذ اتفاق دايتون وتقويضه. ومن الأهمية الحاسمة بالنسبة للممثل السامي والمجتمع الدولي أن يكونا على استعداد للعمل بقوة لكفالة ألا يحصل الذين عارضوا دايتون على قدرة تسمح لهم بإعاقة التنفيذ الكامل لاتفاقات دايتون للسلام.

السيد تشن شو (الصين) (تكلم بالصينية): أود بداية أن أشكر وكيل الأمين العام غيهينو على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إننا نرحب بالنجاح في إجراء الانتخابات في البوسنة والهرسك، كما أننا نقدر حجم العمل الكبير الذي أنجزته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأطراف المعنية، بجهود مشتركة من جانب الأطراف الثلاثة في البوسنة. وكانت

هذه ثالث انتخابات تجرى في البوسنة والهرسك منذ التوقيع على اتفاقات دايتون للسلام، وهي تشكل خطوة هامة على طريق عملية السلام في البوسنة والهرسك. ونأمل أن تساعد الانتخابات على تحقيق الاعتماد على الذات، واستدامة الاعتماد على الذات في البوسنة والهرسك، حتى يمكن تعزيز السلام والاستقرار في منطقة البلقان.

ولن يكون هناك ضمان لعلاقات حسن الجوار وللسلام بالنسبة لشعب البوسنة، إلا من خلال التسامح والمصالحة بين المسلمين والكروات والصرب، ومن خلال استعادة الثقة وبذل جهود مشتركة للتنمية. ونأمل أملا صادقا أن يشرع قادة الجماعات الثلاث في العمل بما يؤدي إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والرخاء في وقت مبكِّر، على أساس من المصالح الأساسية لشعبهم، وحماية السلام الذي اكتسبوه بشق الأنفس.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا ممتنون للسيد غيهينو على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن نتائج الانتخابات.

وتعلِّق روسيا، كأحد الضامنين لاتفاق السلام في البوسنة والهرسك، أهمية كبيرة على إحراز مزيد من التقدم بالنسبة لعملية السلام في هذا البلد. ونحن مقتنعون بأن الهدف الأساسي للتسوية في البوسنة ينبغي أن يتمثل في المساعدة على إقامة دولة متحدة كاملة مكتملة وديمقراطية تتوافر لها مقومات الاستمرار في البوسنة والهرسك وتضم وحدتين على قدم المساواة.

وفي اعتقادنا أن الدلائل المشجعة فيما يتعلق بتطور الحالة في البوسنة قد تجلَّت في التغيرات التي جرت مؤخرا في يوغوسلافيا.

ونحن نشارك في مفهوم نقل المسؤولية إلى الجانبين في البوسنة من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام ومن أجل حالة البلد.

ونرى أن التعويل على المضي في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام عن طريق القوة فحسب، الأمر الذي يدمِّر في الغالب الحلول الوسط المختلفة التي حققها البوسنيون بأنفسهم، سيأتي بنتائج عكسية. وينبغي التوصل إلى مخرج من خلال إعداد نُهج مقبولة لدى الجانبين في البوسنة أولا وأخيرا، لا عن طريق ممارسة الضغط عليهما. وهذه السياسة، لا يمكن أن تفضي إلى تحقيق انفراج حقيقي في التسوية البوسنية، كما بيَّنت التجربة.

ليس بوسع الهياكل الدولية، ولا ينبغي لها، أن تحل محل أجهزة السلطة المنتخبة بطريقة شرعية في البوسنة والهرسك. وداخل الطائفتين. وينبغي توجيه الجهود الأساسية نحو تركيز العمل مع القوى السياسية في البوسنة وتشجيع التعاون فيما بينها وفيما بينها وبين المجتمع الدولي. ويبدو هذا النهج هاما، لا سيما بعد الانتخابات العامة التي أجريت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي اعتقادنا أن نتائج هذه الانتخابات ستكون ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمصير التسوية السلمية. وفي رأينا أن ضمان النجاح للتسوية البوسنية والعمل على منع انتكاسها، يتفق تماما مع تنفيذ اتفاق السلام.

ومن الواضح أن الأوان قد آن لنطرح سؤالا وهو: ما هو الأهم من الناحية الاستراتيجية، هل هو تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك أم ممارسة الضغط لإحراز تقدم نحو توحيدها على الرغم من أحكام اتفاق السلام، مما قد يؤدي إلى فقدان جميع المكاسب التي تراكمت بصعوبة جمَّة على امتداد السنوات القليلة الماضية؟ ونعتقد أنه لا خيار هنا. فمن بين العوامل الكثيرة التي تقرر الأساس الصلب

لاتفاق دايتون، يتمثل أهمها في تحقيق التوازن بين هذين الكيانين على قدم المساواة. وليس بوسعنا أن نسمح بحالة يحدث فيها انهيار للبناء بأكمله، بسبب تجاهل مصالح أحد الأطراف. وفي رأينا أن أهم شيء الآن هو ضمان الاستقرار الحقيقي في البلد وفي كل كيان من كيانيه. وهذا هو الأساس الأهم اليوم لدفع عملية السلام إلى الأمام. ونأمل أن تعزز نتائج الانتخابات التي أجريت مؤخرا في البوسنة والهرسك هذا الاستقرار.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): سوف أتناول بضع نقاط فقط، لأن ممثل فرنسا سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يرحِّب وفدي بإجراء الانتخابات في البوسنة بنجاح وبطريقة سلمية يوم السبت الماضي. وكانت هذه الانتخابات برهانا على مدى الشوط الذي قطعه شعبها منذ التوقيع على اتفاقات دايتون منذ خمس سنوات. فقد نظمت الانتخابات بشكل فعَّال وأجريت بنجاح، حتى أن الأحزاب القومية ركزت على الأعمال التجارية والاقتصاد والفساد.

وسيستغرق ظهور النتائج بعض الوقت، ولكننا نتوقع من الذين انتخبوا جميعا أن يمضوا قدما في تنفيذ خطة دايتون، بما في ذلك عودة اللاجئين، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد والإصلاح الاقتصادي. وجميع الأحزاب الوطنية تعرف ما هو مطلوب منها. ولا يمكن أن يأتي وقت أفضل من وقت تحقيق التقدم مع وجود حكومتين في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملتزمين باتفاقات دايتون.

الآنسة مغليا (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): أود أن أعرب عن شكري لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام السيد غيهينو، للمعلومات التفصيلية التي زودنا بها.

وفي رأينا أن إجراء الانتخابات في البوسنة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، هو أداة قيِّمة يمكن استخدامها لتعزيز الديمقراطية. ويسرنا أن تكون الانتخابات قد أجريت بطريقة منظمة، واحترم فيها الاقتراع السري وخلت من أي عنف. ومع ذلك، فقد وقعت حوادث أثناء الحملة الانتخابية، بما في ذلك الخطب والإعلانات التي تشجع على البغضاء، فضلا عن إجراء استفتاء ليس له أي أساس قانوني على الإطلاق. وكل ذلك يشير بوضوح إلى أن المجلس والمجتمع الدولي بأسره ينبغي أن يتابعا بدقة بالغة التطورات الجارية في البوسنة والهرسك لضمان تنفيذ اتفاقات دايتون تنفيذا كاملا.

السيد آنجل (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود الآن أشكر وكيل الأمين العام السيد غيهينو على إحاطته الإعلامية المستفيضة.

وإننا ننضم إلى سائر أعضاء المجلس في الإعراب عن سعادتنا للأداء الإيجابي للحزب الاشتراكي الديمقراطي اللاقومي المتعدد الطوائف، الذي حصل على التأييد الأعظم داخل الاتحاد. غير أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار قوة الأحزاب القومية داخل كل طائفة وعلى الآثار التي يمكن أن تكون لتلك القوة على تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام.

لدي سؤالان للسيد غيهينو، وأعترف بأن الإجابة على أي منهما قد لا تكون ممكنة بعد.

أولا، استمعنا بعناية شديدة إلى تعليقات السيد غيهينو عن السيد جيلوفيتش ونتساءل ما إذا كان السيد غيهينو لديه إحساس بما إذا كان المجتمع الدولي الموجود في البوسنة والهرسك، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك سيرد بأي حال من الأحوال على وجهات النظر المتطرفة التي أعرب عنها السيد جيلوفيتش. وثانيا، نود أن نسأل ما إذا كان لدى السيد غيهينو معرفة مستفيضة حول توقيت الانتخابات الرئاسية.

السيد شريف (تونس) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أهنئكم سيدي الرئيس لتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الانتخابات العامة التي أجريت في البوسنة الهرسك يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أشكر السيد جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على بيانه الواضح والمفيد بشأن تطورات الحالة في ذلك البلد.

شارك شعب البوسنة والهرسك في الانتخابات العامة الثالثة منذ نهاية الحرب قبل خمس سنوات وتكتسي هذه الانتخابات أهمية زائدة لأنها تجري في مناخ تخللته أحداث هامة في جميع أنحاء المنطقة. فالتطورات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي قبلت مؤخرا في عضوية الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى الأحداث المشجعة التي حدثت في كرواتيا، لهي عناصر تعزز تطور السلم والمصالحة في ذلك البلد. ونثق في أن إقامة علاقات دبلوماسية بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيضع الأساس لعلاقات حُسن الجوار والتعاون المتبادل البنّاء الذي يعود بالفائدة على الشعبين.

ونرحب بالظروف المؤاتية التي جرت في ظلها الانتخابات والمشاركة الكبيرة في الانتخابات. وعلى الرغم من أننا لم نحصل بعد على النتائج النهائية فإننا لا نزال نأمل أن تحقق الأطراف المعتدلة مكاسب هامة وأن تأتي النتيجة النهائية متمشية مع توقعات المجتمع الدولي بإنشاء البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق التي يسودها التسامح والازدهار. وعلى المسؤولين المنتخبين الجدد أن يضاعفوا جهودهم لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين وأن يوجهوا طاقاتهم للقضاء على البطالة وخلق آفاق جديدة للشباب.

في الختام، يسعدني أن أشيد بالجهود الجديدة بالثناء التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أشرفت على الانتخابات ولبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك التي واصلت العمل من أجل تنفيذ اتفاقات السلم.

السيد وينفي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس لعقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر السيد غيهينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن الانتخابات التي جرت في البوسنة والهرسك يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

إذا نظرنا إلى الإنجازات التي تحققت في البوسنة والهرسك بعد خمس سنوات من تنفيذ اتفاقات دايتون للسلم، بمساعدة المجتمع الدولي، لاتفقنا جميعا على أن السلام والتقدم تحققا في ذلك البلد، وإن كانا بقدر محدود حتى الآن. والواقع أن تقييمنا هو أن التقدم الشامل كان بطيئا جدا وأن الإرادة السياسية من جانب القادة في البوسنة والهرسك لم تكن متوفرة. مع ذلك فإن الحالة في الميدان كانت تنتقل ولو ببطء لصالح الذين يريدون أن يروا البوسنة والهرسك دولة ديمقراطية متعددة الأعراق. لذلك فإن وفدي يحث السلطات في الكيانين على أن تتحمل مسؤولياتها بجدية وأن تتعاون تعاونا كاملا مع المؤسسات ومع ممثلي المجتمع الدولي حتى لا ترتد البلاد مرة أخرى إلى الحرب.

لقد بذل المجتمع الدولي قدرا كبيرا من الوقت والجهد في البوسنة حتى لا يسمح لـ ٦٢ في المائة من البوسنيين الشباب بأن يفكروا بأن مستقبلهم يكمن في مكان آخر في أوروبا وليس في البوسنة والهرسك. ونعتقد أن مساعدة المجتمع الدولي حيوية لإقناع الشباب البوسنيين بأن مستقبلهم في أوروبا يعتمد على قدرتهم على تقديم البوسنة والهرسك المتحدة الديمقراطية المتعددة الأعراق إلى الطاولة الأوروبية. وفي هذا الصدد نشعر بالامتنان لأن نسمع أن الانتخابات جرت بسلاسة ونأمل أن تحترم جميع الأطراف نتائجها.

أخيرا، نعتقد أن المناخ السياسي الجديد في المنطقة سيتمكن من توفير الحكمة وأنه سيحرر في نهاية المطاف الذين كانوا أسرى مصالحهم الضيقة وكانوا يعتقدون أن مصالحهم يمكن ضمانها بالكراهية والتعصب.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد غيهينو على إحاطته الإعلامية المفصلة بشأن التطورات في البوسنة والهرسك وخاصة على طريقة إجراء الانتخابات العامة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. إن السير السلس لهذه الانتخابات وحقيقة أنها تمت دون أية حوادث، يبين مستوى اشتراك المواطنين في البوسنة والهرسك والتزامهم بتنمية بلدهم. ونرى أن هذه الانتخابات خطوة إيجابية خطتها البوسنة والهرسك نحو ترسيخ أقدام الديمقراطية.

والآن ينبغي تركيز كل جهد على بناء البلاد وبناء مؤسساتها وخلق مجتمع يقوم على أساس التعايش السلمي المتعدد الأعراق. ويجب على من يتولون السلطة أن يأخذوا ذلك في الاعتبار بالإضافة إلى التركيز على الضرورة الملحة للتعمير الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر قدم الممثل السامي السيد وولفغانغ بتريش إحاطة إعلامية للمجلس. وفي ذلك الوقت ذكر وفد بلادي عددا من مجالات الأولوية التي نعتقد أن لها أهمية حاسمة في العملية الجارية في البوسنة والهرسك. والنقاط التي أكدناها في تلك الإحاطة الإعلامية لا تزال محتفظة بأهميتها، خاصة في ضوء الانتخابات العامة الأخيرة. هذه الأمور، بالإضافة إلى التطورات السياسية الإيجابية في المنطقة، تبشر بالخير لمستقبل البوسنة والهرسك.

ونرى أن الأمور التالية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عندما تضطلع الإدارات المختلفة بمهامها: أولا التنفيذ الكامل لإعلان نيويورك؛ ثانيا، عودة اللاجئين وزيادة العمل فيما يتعلق بالمسائل المتصلة باللاجئين، بما في ذلك التسجيل والتشغيل والتعليم والمعاشات والحصول على الخدمات العامة؛ وثالثا، الإصلاح القضائي الذي نرى أن له أهمية حاسمة في إقامة مجتمع ديمقراطي؛ ورابعا، إيجاد مجتمع متعدد الأعراق له مؤسسات متعددة الأعراق أيضا؛ وخامسا، الأهمية التي تعود على عملية السلم في البوسنة والهرسك من الأنشطة المتصلة بميثاق تثبيت الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، الذي يوفر إطارا إقليميا عريضا لمزيد من التقدم. وفي هذا الصدد نؤكد ضرورة مواصلة الدعم الدولي لبناء المؤسسات في البوسنة والهرسك. وأخيرا وليس آخرا، الاشتراك الكامل لشعب البوسنة والهرسك في رسم مستقبله.

ويأمل وفد بلادي أن تكون نتيجة الانتخابات الأخيرة نقطة انطلاق لتعزيز المكاسب التي تم إحرازها في السنوات الأخيرة في البوسنة والهرسك وأنها ستكفل أداءها كدولة متماسكة متعددة الأعراق.

السيد ميسران (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد بلادي بالامتنان للإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها وكيل الأمين العام، السيد غيهينو، بشأن النتائج الجزئية للانتخابات الوطنية التي عقدت في البوسنة والهرسك يوم السبت الماضي.

لقد تابعنا الانتخابات التي جرت يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر باهتمام عميق وعن كثب. ونثني على الشعب البوسني وعلى المجتمع الدولي وبصفة خاصة على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على الأداء الناجح للانتخابات. وحقيقة أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة نسبيا، فيما عدا بعض المخالفات التي ذكرها وكيل الأمين العام السيد غيهينو، لهي في حد ذاتها إشادة قوية بالمجتمع الدولي وبالبوسنيين أنفسهم. ونتطلع إلى النتيجة الرسمية النهائية لهذه

الانتخابات التي نعتقد أنها ستترك أثرا ملموسا على عملية تنفيذ السلم في البوسنة والهرسك.

وأي شخص ينتخبه شعب البوسنة في هذه الانتخابات نرجو أن يلتزم بمواصلة عملية السلام. ونطالب القادة المنتخبين بأن يعملوا معا وفيما بينهم ومع المجتمع الدولي من أجل تعزيز الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاندماج الوطني والمصالحة في البوسنة والهرسك. هذه هي المسؤولية الحيوية التي نتوقعها من هؤلاء القادة، بموجب الأحكام الواضحة لاتفاق السلام، والتي يتوقعها المجتمع الدولي الذي يجاهد من أجل التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق.

في هذه المرحلة، نود أن نقول إننا نشارك الآخرين قلقهم الخطير إزاء الاستفتاء غير القانوني الذي نظمه الحزب القومي الكرواتي "الاتحاد الكرواتي الديمقراطي". من الواضح أن ذلك الاستفتاء غير قانوني ويمثل تهديدا خطيرا لنزاهة اتفاقية السلام. لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يرفضه.

السيد توري (مالي) (تكلم بالفرنسية): مثل المتكلمين السابقين، أود قبل كل شيء أن أشكر السيد غيهنيو على بيانه حول ما استجد في الوضع في البوسنة والهرسك. إننا نشيد بالممثل السامي على جهوده في تنفيذ اتفاقية دايتون للسلام. وندعو الأطراف إلى الالتزام الدقيق بهذه الاتفاقية. ونرحب بتنظيم الانتخابات العامة الثالثة في البوسنة والهرسك في تاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. إنها تبشر خيرا للإصلاح الاقتصادي والمصالحة الوطنية. ونود أن نشيد إشادة مستحقة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على مساعدتهما في تنظيم الانتخابات.

يتعين على المجلس أن يتابع الوضع في البوسنة والهرسك عن كثب حتى يشجع التعايش السلمي في ذلك البلد.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا ممتنون لوكيل الأمين العام غيهنيو على بيانه. وكان المجلس قبل بضعة أسابيع فقط قد استمع لمناقشة مفتوحة حول الوضع العام في البوسنة والهرسك استمع فيها للممثل السامي وولنغانغ بتريش. وفي ذلك الاجتماع قدم وفد بلادي تقييمه الكامل للتطورات الأخيرة في البوسنة. وعلى ضوء ذلك، سوف أحصر تعليقاتي بالنقاط التالية.

ترحب أوكرانيا بعقد انتخابات عامة في البوسنة والهرسك في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر كحدث جديد وهام في إطار المزيد من تطوير الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية وبناء مؤسسات الدولة المشتركة لهذا البلد. وبالرغم من أننا يجب ألا نبالغ في أهمية هذه الانتخابات، فإنه لن يكون من السليم أن نقلل من أهمية النتائج أيضا. إننا نشيد بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمساعدة شعب البوسنة والهرسك على عقد هذه الانتخابات بطريقة حرة وديمقراطية. وبلادي سرها أن تسمع أن الانتخابات كانت حسنة التنظيم وسارت بسلاسة و لم تقع سوى بضعة أحداث بسيطة.

ويود وفد بلادي أن ينوه بالدور البنَّاء الذي قامت به الشرطة المحلية تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من أجل تأمين الانتخابات في كلا الكيانين. وفي الوقت ذاته، بعد أن استمعنا إلى التقارير الأولية حول نتائج الانتخابات فنحن لا نشعر إلا بتفاؤل حذر. وللأسف، يشهد تاريخ السنوات التي مرت منذ اتفاقية دايتون على حقيقة أن الأحزاب القومية في كلا الكيانين لم تكن دائما معروفة بمساندتها القوية لتنفيذ اتفاقية السلام. لذلك فنحن

نشاطر الآخرين مخاوف معينة من أن انتصارهم في الانتخابات يمكن أن يزيد من عرقلة الجهود الساعية لبلوغ تلك الغاية. في الوقت ذاته، نعتقد أن أحدا لا يستطيع التغلب على إرادة شعب البوسنة والهرسك التي ينبغي احترامها.

وفي هذا الصدد، من الأهمية في نظرنا أن يرسل المجتمع الدولي رسالة واضحة للفائزين بانتخابات ١١ تشرين الثاني/نوفمبر تشير إلى أن انتصارهم يعني، أولا وقبل كل شيء، أن عليهم مسؤولية إضافية عن تحقيق المزيد من التقدم في متابعة عملية دايتون وبتعاون كامل مع المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، لاحظنا ببعض القلق تقارير حول إجراء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي استفتاء مماثلا، والذي اعتبرته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا غير قانوني، حول حكم ذاتي أكبر للكروات البوسنيين. وفي رأينا أن مثل هذه الأعمال تتناقض مع روح دايتون وقد تؤدي لا إلى تقسيم الاتحاد فحسب بل أيضا إلى خرق عملية المصالحة الوطنية بالبلاد برمتها وبشكل لا يمكن إصلاحه. لذلك فإننا على اقتناع راسخ بأنه لا توجد مبررات للتسامح في محاولات تعديل اتفاقية دايتون. إننا نساند بالكامل الموقف الثابت للممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول هذه المسألة.

ويعتقد وفد بلادي أيضا أن الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك ينبغي حثهم مرة أخرى على مضاعفة جهودهم للتنفيذ الكامل لاتفاقية دايتون للسلام في أقرب وقت ممكن، بغية تغيير مناخ الاعتماد على المجتمع الدولي إلى مناخ الاعتماد على الذات. ومع ذلك، يحدونا أمل صادق في أنه إذا استقبلت هذه الرسالة بآذان صاغية فإن نتائج الانتخابات العامة في البوسنة، والتي عقدت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر سوف تساهم في زيادة استقرار البوسنة والهرسك وسوف تساعد على تعزيز البيئة السياسية الجديدة التي جلبتها للمنطقة كلها التغييرات الديمقراطية الأخيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وأوكرانيا من ناحيتها مستعدة لمواصلة إسهامها في عملية السلام في البوسنة من خلال مشاركتها في أنشطة مجلس تنفيذ السلام وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومجلس الأمن.

السيد أمين (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون لوكيل الأمين العام جان ماري غيهنيو لاطلاعنا على الوضع الراهن في البوسنة والهرسك. ونحن نقدر المعلومات التفصيلية والتحليل الذي أمدنا به حول الانتخابات العامة. لقد سنحت لنا هذا الصباح فرصة التداول حول هذه القضية في الاجتماع العام للجمعية العامة. وكان تركيزنا الرئيسي على التنمية الاقتصادية للبلد الذي دمرته الحرب. إننا نعتقد أن هذه التنمية هي مفتاح المستقبل لهذا البلد.

في غضون بضعة أيام سوف نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاقية دايتون للسلام. وكانت تلك الاتفاقية هي التي سمحت بقيام البوسنة والهرسك كدولة ذات سيادة. وكذلك فإن القيادة الجديدة ينتظر منها متابعة تنفيذ خطة دايتون، مثلما قال زملاؤنا، بالتزام وحماس متجددين. لقد عمل أبناء البوسنة والهرسك بكدح في السنوات الأخيرة لكي يعيدوا بلادهم التي مزقتها الحرب إلى الوضع الطبيعي. ولم تكلل كل جهودهم بالنجاح، على الرغم من أنه تم تحقيق بعض التقدم الملموس.

ويعزى الكثير من بطء الحركة في تنفيذ اتفاقية دايتون للسلام إلى نقص الالتزام من ناحية القيادة المحلية – أو على الأقل جزء منها – وكذلك إلى البيئة السياسية المحيطة. وهذا يتغير الآن، أو من المنتظر أن يتغير. ونحن لدينا أسباب تدعونا إلى التفاؤل بأن عملية تنفيذ دايتون سوف تكتسب الآن زخما جديدا وتنطلق بسرعة أكبر.

ولكن لا يمكن لتفاؤلنا إلا أن يكون جذرا، مثلما أشار متكلمون آخرون، نظرا لمواقف القوى القومية. وبوضع هذه الخلفية في الحسبان، لدينا بعض المناطق التي نود توضيحها. أولا، فيما يتعلق بالانتخابات، نرحب بالاتمام الناجح للانتخابات العامة التي أجريت في تاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في البوسنة والهرسك. ويستحق البوسنيون والصرب والكروات وأقليات أخرى الثناء منا على إجرائهم السلمي للعملية الديمقراطية. ونحن نقدر أيضا الجهود التي بذلها الممثل السامي وكذلك بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عقد هذه الانتخابات. ومن المعلومات والتقييم الأولي، يبدو أن التعددية السياسية في البوسنة والهرسك تضرب جذورها في الأرض. وعلى الأرجح أن يؤذن ذلك بميلاد عصر جديد نأمل أن يعلو فيه الزعماء فوق برنامجهم السياسي القائم على دوافع عرقية ويتمكنوا من العمل من أجل رفاهية المواطنين كافة. وسيكون الآن واجب كل الزعماء الممثلين لشعوبهم على مختلف المستويات أن يعملوا جاهدين من أجل الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للبلاد.

ثانيا، فيما يتعلق بالبيئة السياسية، ظهر زعماء جدد هذا العام في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى الأرجح أن ذلك سوف يغير عناصر التفعيل السياسي للمنطقة ويسهل تسوية القضايا القديمة الخاصة بعودة اللاجئين والأشخاص المحتجزين والمفقودين وجرائم الحرب وأمور أخرى ذات صلة.

ثالثا، فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، كان هناك بالطبع مؤخرا تزايد في عودة اللاجئين لديار ما قبل الحرب. ولقد ذكر الممثل السامي في بيانه لمجلس الأمن الشهر الماضي أن حوالي ٠٠٠ ٣٠ من أبناء الأقليات عادوا هذا العام. وتعد هذه الزيادة النسبية في معدل العودة تطورا إيجابيا ويجب الحفاظ على زخمها. ومن أهم جوانب حركات العودة هذه أنها تحدث في مدينتي سريبرنيتسه وفوكا أو بالقرب منهما، وهما المدينتان اللتان يقترن اسمهما بالقتل الجماعي والدمار الوحشي. وكثير من الفضل يعود إلى التدابير الصارمة التي أخذها الممثل السامي لتنفيذ قوانين الملكية، والتي سهلت زيادة عدد العائدين من اللاجئين.

رابعا، فيما يتعلق بمسألة الإصلاح الاقتصادي، بدأنا بالقول إننا نركز على إعادة التعمير الاقتصادي للبلد. ويجب على القيادة الجديدة تهيئة الأحوال الملائمة للنمو الاقتصادي المعتمد على ذاته. ويجب على البلد أن يتجاوز تركات العهد الماضي وأن ينتقل إلى مجتمع مدني دينامي واقتصاد معافى يوجهه نظام السوق. وهناك حاجة أساسية إلى استمرار الدعم من جانب شركاء تنفيذ عملية السلام. وهذا من شأنه أن يعد المسرح للنجاح، رغم العديد من العقبات التي قد تضعها القوى السياسية المعوقة.

خامسا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرة، بما في ذلك تحديث القضاء، وإقامة محاكم قوية ومستقلة، وتدريب أفراد الشرطة وإدارة الحدود، ودعم المشاريع التشريعية الرئيسية.

ولا تزال أولويات البوسنة والهرسك تتمثل في مجالات الإصلاح الاقتصادي، وعودة المشردين واللاجئين وبناء المؤسسات المشتركة - وهي المجالات التي حددها سلفا الممثل السامي باعتبارها الأولويات الرئيسية الثلاث. وعلى الرغم من أن سرعة التقدم ظلت بطيئة، فإن البوسنة والهرسك قطعت شوطا طويلا تجاه تحقيق هذه الأهداف. وإننا لنشيد بشعوب البوسنة والهرسك على جهودها المتواصلة لكي تبني من جديد دولة ذات سيادة تؤدي وظائفها أداء حسنا.

ونحن ندرك تماما العقبات العديدة القائمة على طريق التقدم. وإن الحاجة إلى أن يقف العالم مع شعوب البوسنة

بتقديم ما يلزم من الدعم والمساعدة والتشجيع هي الآن أكثر من أي وقت آخر على الإطلاق. ويحدونا الأمل أن تصبح البوسنة عما قريب سائرة على طريق لاحب نحو الانعاش الاقتصادي والمؤسسي الذي يسجل إنجازات تمهد الطريق نحو اندماجها النهائي في بقية أوروبا.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، وكذلك النرويج، البلد المنتسب إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الإحاطة التي استمعنا إليها للتو من السيد جان- ماري غيهينو تؤكد من جديد أن الانتخابات العامة التي أجريت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر في البوسنة والهرسك سارت بطريقة سلسلة، دون وقوع حوادث كبيرة. وهذا يمثل تقدما ملحوظا بالمقارنة بانتخابات عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨. وتعبر هذه التطورات عن قبول الناخبين بصورة أفضل لقواعد اللعبة الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، أسهم الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، إسهاما كبيرا في هذه العملية بالاضطلاع بعمل جوهري منذ عدة سنوات لتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. وينبغي لنا أن نسر بذلك وأن نهنئهم.

ونود أيضا أن نشكر بوجه خاص منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تنظيمها الانتخابات بصورة جيدة. وتواصل اللجنة الفرعية التابعة للمنظمة والمعنية بالاستئنافات المتعلقة بالانتخابات جهودها لتحديد ما حدث في مراكز الاقتراع التي شهدت فيها مشاكل محصورة.

وفيما يتعلق بالنتائج، من الواضح أنه لا يمكننا أن نتكلم في هذه المرحلة إلا على أساس بيانات جزئية وأولية. وتدل تلك البيانات على غلبة الأحزاب الوطنية في البوسنة والهرسك، وهو ما نراه مؤسفا. ويبدو أن الأحزاب المتعددة الطوائف لم تحقق في إقليم الاتحاد المكاسب المأمولة. وفي جمهورية صربسكا من المرجح أن يكون الحزب الصربي الديمقراطي هو الفائز الرئيسي في تلك الانتخابات.

وعلاوة على ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن منظمة الأمن والتعاون قد أعلنت عدم مشروعية ما يسمى بالاستفتاء الذي نظمه القوميون الكروات في مقاطعات معينة من البوسنة والهرسك. فذلك الاستفتاء، الذي يطرح إنشاء هياكل مؤسسية جديدة قائمة على أساس العرق ولا يستفيد منها إلا أفراد طائفة واحدة، ليست له صلاحية قانونية. ومن حسن الطالع أن أغلبية الناخبين رفضته بصورة حكيمة.

وكما أكد مجلس تنفيذ السلام في بروكسل في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو الماضي، أن من بين أعلى أولويات المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك تعزيز المؤسسات التنفيذية المشتركة والمسؤولة ديمقراطيا. وقد أتيحت الفرصة لأعضاء مجلس الأمن ليظهروا دعمهم لهذا الهدف في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر، بحضور السيد وولفغانغ بتريش.

وفي ظل هذه الأحوال، من الضروري أن تسهم السلطات المنتخبة من كلا الكيانين، بروح من التعاون، في تشكيل هيئة تنفيذية مركزية فعالة. وبشكل عام، تقع على عاتق المسؤولين السياسيين البوسنيين المسؤولية عن العمل على تعزيز المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك، والارتقاء بالحكم الرشيد هناك في جميع جوانبه، وتنفيذ

اتفاقات دايتون تنفيذا كاملا. وهذا سيشكل الأساس للمصالحة والتنمية الاقتصادية.

ثمة حاجة أيضا إلى مواصلة الجهود لتغيير أنماط العقليات السائدة ليقلع الناخبون عن اتخاذ قراراتهم على أساس معايير طائفية. وللمسؤولين السياسيين البوسنيين، وكذلك المجتمع الدولي، دور أساسي عليهم أن يضطلعوا به في هذا الشأن، بغية تشجيع التغيرات المنتظرة منذ أمد بعيد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم النمسا بوصفها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيكون بياني موجزا جدا.

قبل ثلاثة أيام شهدنا إجراء الانتخابات بطريقة سلمية ومنظمة في البوسنة والهرسك. وقد أعدت بعثة منظمة الأمن والتعاون في البوسنة والهرسك لهذه الانتخابات بصورة دقيقة، الأمر الذي اقتضى جهودا منسقة جيدا من جانب المجتمع الدولي. وقد أعربت رئيسة المنظمة الحالية، وزيرة خارجية النمسا بينيتا فيرور- والدنر، عن امتنانها وتقديرها لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومكتب الممثل السامي، وقوة تثبيت الاستقرار، وبعثة الجماعة الأوروبية للمراقبة والوكالات الدولية المعنية الأخرى.

ورغم أن منظمة الأمن والتعاون احتفظت بالمسؤولية العامة عن الانتخابات، فإن لجان الانتخابات البلدية المحلية وأكثر من ٠٠٠ ٤ لجنة من لجان مراكز الاقتراع قد اضطلعت بمعظم العمل الميداني. وبالإضافة إلى أكثر من ٧٥٠ مشرفا دوليا و ٢٠٠ مراقب دولي، راقب الانتخابات حوالي ٥٠٠ ٥ مراقبا محليا في مراكز الاقتراع في جميع أرجاء البوسنة والهرسك. وبشكل إجمالي ساعد أكثر من ٠٠٠ ٤٠ مواطن بوسني في تنظيم هذه الانتخابات، ونجحت الشرطة المحلية في ضمان إجرائها بصورة سلمية.

وليس أدل على الاهتمام والتأييد المحلي للانتخابات من الإقبال المرضي للناخبين والسلاسة التي تمت بها عملية التصويت. ولم يتم الإبلاغ سوى عن حوادث ثانوية. كما أن معظم اللجان الانتخابية فتحت وأغلقت في الموعد المحدد لذلك. وبدت قوائم الناخبين سليمة بوجه عام. وهناك ما يشير إلى وجود مشاكل في سربرنتشا، وهي البلدية الوحيدة التي أجريت فيها انتخابات بلدية. ولكن المراقبين يتفقون، عموما، على أن عملية التصويت كانت ناجحة حيث قامت أغلبية السكان بالتصويت بنزاهة وحرية. وعلى السلطات الأمنية أن تتحقق من انتقال السلطة بطريقة منظمة وبكفاءة، وأن تضمن حماية الموارد والأموال العامة للبلد خلال عملية الانتقال.

ليس هذا بالمكان ولا بالوقت المناسب لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تعلق على نتائج الانتخابات. فلم تنشر النتائج الرسمية بعد. ومن الواضح أن المجتمع الدولي يأمل أن تعزز نتيجة الانتخابات عملية دايتون. وفي هذا الشأن، أود التأكيد مجددا على أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستواصل بذل جهودها لتعزيز المجتمع المدني ودعم الإصلاحات الاقتصادية، وسيادة القانون، وعودة اللاجئين في البوسنة والهرسك.

وبغض النظر عن النتائج، لا بد من التأكيد على أن هذه الانتخابات تمثل معلما في تنفيذ مفهوم الملكية في البوسنة والهرسك. ففي يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، دلل شعب البوسنة والهرسك على أنه مستعد لرسم مصيره السياسي بشكل ديمقراطي، وحر وسلمي. وعلى المسؤولين المنتخبين حديثا أن يثبتوا أنهم جديرون بالثقة التي وضعت فيهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ملادينوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر للسيد غيهينو وكيل الأمين العام على الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها عن الانتخابات في البوسنة والهرسك.

بعد قليل ستنقضي خمس سنوات على توقيع اتفاق دايتون/باريس للسلام، تلك الوثيقة الأساسية لصون السلم في البوسنة والهرسك. وينعكس في هذا الاتفاق التوازن الدقيق لمصالح الشعوب الثلاثة والكيانين. ولذا، فمن الأهمية بمكان أن تحترم كل الأطراف الموقعة والضامنة لاتفاق دايتون/باريس تعهداتها، حتى يكفل نجاح تنفيذ الاتفاق وصون السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أحد الموقعين والضامنين لاتفاق دايتون/باريس للسلام. وفي أعقاب التغيرات الديمقراطية الكبيرة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أصبحت الظروف مهيأة للنظر في المشاكل والمواضيع المعلقة ذات الصلة بتنفيذ الاتفاق بطريقة ديمقراطية جديدة.

ولقد أشار فويسلاف كستوينتسه، الرئيس، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والحكومة الاتحادية الجديدة، في مناسبات عديدة إلى أنهم يقبلون باتفاق دايتون/باريس للسلام، وأنهم سيطالبون بأن يتم تنفيذه بنجاح. ويعد هذا الاتفاق الأساس الواقعي الوحيد الذي يمكن على أساسه بناء دولة ديمقراطية وذات سيادة في البوسنة والهرسك. وأود أن أشدد على أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليست لها مطالبات إقليمية ضد جيرانها، بما في ذلك البوسنة والهرسك. ومن بين أولوياتنا الأساسية في مجال السياسة الخارجية تطبيع العلاقات مع كل الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة. ونحن على استعداد لأن نبرم، في أقرب وقت ممكن، اتفاقا بشأن إقامة علاقات دبلوماسية مع البوسنة والهرسك، وأن نؤكد التزامنا بمواصلة انتهاج سياسة خارجية تقوم على السلام، وحسن الجوار، والتوجه البناء. وأود أن أشير إلى أن البوسنة والهرسك كانت أول بلد زاره الرئيس فويسلاف كستونيتسه إثر انتخابه. وفي يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر أجرى محادثات مع أعضاء رئاسة البوسنة والهرسك.

أود أن أوضح أن الموضوع الأهم في هذه المرحلة يتمثل في كفالة التنفيذ الكامل والمتسق لاتفاق دايتون/باريس للسلام. وأن مختلف الطلبات والمقترحات الرامية إلى تغيير الاتفاق أو تنقيحه غير مقبولة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. لذا يصبح من الأمور البالغة الأهمية أن يدعم المجتمع الدولي تنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام على نحو لا لبس فيه.

إن انتصار القوى الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتعزيز الديمقراطية في البوسنة والهرسك سيساعد في تعزيز علاقاتنا المتبادلة. وستعمل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضا من أجل إقامة علاقات خاصة مع جمهورية صربسكا، وذلك وفقا لاتفاق دايتون/باريس. وبطبيعة الحال، فإن الصرب، بوصفهم أحد الشعوب المكونة للبوسنة والهرسك، لهم كل الحق في أن يقيموا علاقات وثيقة مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وأؤكد لكم أن هذه الصلات لن تضر باحترام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية أو بإقامة علاقات دبلوماسية.

ويسرنا أن نلاحظ أن الانتخابات العامة في البوسنة والهرسك قد أجريت في بيئة مأمونة، دون حوادث، وأنها يمكن أن تسمى، بحق، انتخابات ديمقراطية وحرة ونزيهة. ولقد أثبتت الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك أنها

على استعداد لتحمل المسؤولية عن التطور الديمقراطي، ومستقبلها والتزام البوسنة والهرسك إزاء أوروبا.

ونحن مقتنعون بأن تطبيع العلاقات بين بلدان جنوب شرقي أوروبا شرط لا غنى عنه للسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، وأنه أقصر سبيل لكل بلدان المنطقة لشغل مكانها السليم بين أسرة الأمم الأوروبية.

وترى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن عودة اللاجئين والنازحين من بين أهم الأولويات في تنفيذ اتفاق دايتون/باريس. وإنني أشدد على ذلك لأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي البلد الذي يوفر المأوى لأكبر عدد من اللاجئين في أوروبا في يومنا هذا. فهناك حاليا ٦٠٠ ٢٨٦ لاجئ من البوسنة والهرسك، و ٠٠٠ ٣٣٧ لاجئ من كرواتيا، و ٥٠٠ ٢٦٩ نازح داخل يوغوسلافيا يحصلون على المساعدة الإنسانية. ولا يمكن حل هذه المشكلة الإنسانية الاقتصادية السياسية بدون دعم المجتمع الدولي، وتعاونه وتفهمه. ولذا، ينبغي أن تستغل كل الوسائل والإمكانيات المتاحة، وأن يتم التوصل إلى حلول جديدة، للتخفيف من حدة هذه المشكلة. وهذه النهج يخدم، في المقام الأول، مصالح اللاجئين والنازحين، ويهدف إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة.

وتعد مسألة التعمير الاقتصادي في البوسنة والهرسك ونجاح العملية الانتقالية على جانب كبير من الأهمية، لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضا، بالنظر إلى طابع التكامل والتكافل بين اقتصادي البلدين. ونحن على اقتناع بأن انطلاقات هامة سوف تتحقق قريبا في هذا المجال أيضا. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من الداعين بقوة لاقتصاد السوق المفتوحة. لذا، يحتل التعاون الاقتصادي مع البوسنة والهرسك مكانا مرموقا في برنامجها.

وكما أسلفت، سوف نحتفل بعد أيام قلائل بالذكرى الخامسة لتوقيع اتفاق دايتون/باريس للسلام. ولقد أوضحت سنوات السلم الخمس هذه كل مزايا السلام مقارنة بالحرب والصراع والانقسام. ولهذا، تدعو جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كل الأطراف في البوسنة والهرسك إلى أن تعيد الالتزام، بحماس متجدد وتفتح تام ورغبة في الحوار، بالتنفيذ الفعال للجزء المدني من اتفاق دايتون، في المقام الأول. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها أحد الموقعين والضامنين لاتفاق دايتون/باريس، تقف على استعداد لأن تقدم كامل دعمها للعملية الديمقراطية في البوسنة والهرسك، وأيضا لتحقيق الاستقرار في منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جين ماري غيهينو للرد على التعليقات والأسئلة المثارة في المناقشة.

السيد غيهينو (تكلم بالانكليزية): طرح الممثل الكندي سؤالين، أحدهما يتعلق بملاحظات الرئيس جيلوفتش. وأعتقد أن المنظمة الدولية الموجودة في البوسنة والهرسك تعي أن تلك الملاحظات ينبغي ألا تمر بلا إجابة. وتجري حاليا مناقشة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الرد الملائم، وذاك أمر لم ينته بعد.

أما السؤال الثاني، عن توقيت الانتخابات الرئاسية، فهذه في الواقع قضية سياسية للغاية، وليست لدينا معلومات في هذه المرحلة عن الموعد الذي يمكن أن تجرى فيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غيهينو على التوضيحات التي قدمها. لا يوجد على قائمتي متكلمون آخرون.

وبذا يكون مجلس الأمن قد أنهى هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.